

تحديات الاقتصاد العالمي والحلول العالمية
كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي
في مركز وودرو ويلسون
واشنطن العاصمة في ١٥ سبتمبر ٢٠١١

صباح الخير. يسعدني أن أكون هنا اليوم. وأشكر مركز ويلسون على دعوته الكريمة، كما أعرب عن تقديري العميق والخاص لجين هارمان. لقد تنقلت جين عبر حياتها العملية الممتدة والمرموقة بين العمل في فرع الحكومة التنفيذي، والسلك الأكاديمي، والمحاماة، وبالطبع في الكونغرس حيث أمضت تسع سنوات في مجلس النواب. وطوال هذه الفترة، كانت جين، ولا تزال، نموذجا للتفاني في العمل العام. شكرا جين.

لم أكن لأجد مكانا أنسب من هذا ليشهد أول كلمة مهمة ألقبها بعد أن توليت منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي. فقد كان وودرو ويلسون، أكثر من أي شخص آخر، نصيرا قويا لمبدأ العمل متعدد الأطراف ومفهوم الإخاء العالمي. وقد أنتت البذور التي غرسها الثمار المرجوة في بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أنتجت صندوق النقد الدولي والمنظمات الشقيقة. ففي موقع القلب من المهمة المنوطة بنا تكمن فكرة بسيطة ولكنها قوية – هي أن التعاون لا يولد الاستقرار الاقتصادي وحسب، بل يمكنه أيضا تهيئة مستقبل أفضل للجميع.

هذه الفكرة أهم الآن من أي وقت مضى.

لا شك أننا نجتاز فترة من القلق الاقتصادي البالغ. فبعد انهيار مؤسسة "ليمان براذرز" بثلاث سنوات بالضبط، تبدو الأجواء الاقتصادية غائمة ومضطربة، مع حدوث تراجع في النشاط الاقتصادي وارتفاع في مخاطر التطورات السلبية.

لقد دخلنا مرحلة جديدة وخطيرة في هذه الأزمة. وما لم تتوافر العزيمة الجماعية اللازمة، لن تعود الثقة التي أصبح العالم في أمس الحاجة إليها.

قال وودرو ويلسون منبها في أحد الأيام إن "المطلوب هو توفير الإنارة وليس الحرارة". وأعتقد أن مهمة الصندوق هي رؤية النور والإرشاد إليه حين يبدو المشهد مظلمًا، وإلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد – لكن بوسعه المساعدة في رفع درجة الحرارة في بعض الأحيان أيضا!

وعلى هذه الخلفية، اسمحوا لي بالطرح التالي:

أعتقد أن هناك مسارا للتعافي المستمر، هو أضيق كثيرا من ذي قبل، ويزداد ضيقا مع الوقت. وللسير في هذا المسار، نحتاج إلى إرادة سياسية في جميع أنحاء العالم – قيادة تملو على سياسة حافة الهاوية، وتعاون يطغى على التنافس، وعمل يسبق رد الفعل.

آفاق الاقتصاد العالمي

والآن اسمحوا لي بأن أستعرض تطورات الاقتصاد العالمي. وسوف أقتصر على استعراض الاتجاهات العامة، إذ أن تنبؤاتنا التفصيلية سوف تصدر في الأسبوع القادم.

لا يزال النمو العالمي مستمرا بشكل عام، ولكن معدلاته تتباطأ. وتواجه البلدان المتقدمة على وجه الخصوص تعافيا ضعيفا ومضطربا، مع بلوغ البطالة مستويات مرتفعة غير مقبولة. وقد تفاقت أزمة المديونية في منطقة اليورو، وأصبحت التوترات المالية في ازدياد. وهنا أيضا، ما لم تتخذ إجراءات جماعية جريئة، فهناك خطر حقيقي يهدد بتقهقر الاقتصادات الكبرى بدلا من تقدمها.

وبينما يواجه كثير من الاقتصادات المتقدمة هذه الرياح الباردة، يواجه كثير من الاقتصادات الصاعدة حرارة محمومة أيضا — ضغوط تضخمية ونمو ائتماني قوي وعجز متزايد في الحسابات الجارية.

وتسجل البلدان منخفضة الدخل معدلات نمو معقولة، لكنها تظل شديدة التعرض للتدخل الاقتصادي الناشئ في أنحاء أخرى من العالم — بما في ذلك تقلب أسعار السلع الأولية الذي ينطوي على تكاليف اجتماعية باهظة. وأود التنبيه بشكل خاص إلى المعاناة الإنسانية الناجمة عن الجفاف في القرن الإفريقي، تلك الكارثة المدمرة. والبلدان في هذه المنطقة تحتاج إلى مساعدة عاجلة من المجتمع الدولي.

وينبغي أن نتذكر أيضا بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — إذ تشرع المنطقة في عملية تحول تاريخية تنشأ فيها الشعوب حياة أفضل وفرص عمل كريمة. ويسرني أن أخبركم بأن الصندوق اعترف مؤخرا بالمجلس الوطني الانتقالي حكومة شرعية لليبيا، ونحن على استعداد لمعاونة الشعب الليبي عن طريق المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات والدعم المالي إذا طُلب إلينا ذلك.

ما هي المشكلة؟

عنوان كلمتي هو "تحديات الاقتصاد العالمي والحلول العالمية". ولكن قبل أن أتحدث عن الحلول، ينبغي أن نكون على بينة من المشكلات. ويمكنني تحديد ثلاث قضايا متميزة، وإن كانت مترابطة — ضغوط الميزانية العمومية التي تعترض النمو، وعدم الاستقرار في عمق النظام الاقتصادي العالمي، والتوترات الاجتماعية.

ومن القضايا الأساسية التي تواجه البلدان المتقدمة على المدى القصير أن ضغوط الميزانية العمومية بدأت تخنق التعافي الاقتصادي. فلا تزال الديون مفرطة في النظام المالي. وعدم اليقين يحوم حول الكيانات السيادية في مختلف الاقتصادات المتقدمة، والبنوك في أوروبا، والأسر في الولايات المتحدة. والنمو الضعيف والميزانيات العمومية الضعيفة — لدى الحكومات والمؤسسات المالية والأسر — يواصلان تأثيرهما السلبي المتبادل، مما يشعل أزمة الثقة

ويكبح الطلب ويعوق الاستثمار وإنشاء فرص العمل. إنها حلقة مفرغة تزداد زخما مع الوقت، وأصاحكم القول إنها تفاقمت بسبب التردد في السياسات والخلل الوظيفي على الصعيد السياسي.

ويرتبط هذا بالقضية الثانية الأطول أجلا – مخاطر عدم الاستقرار في عمق النظام. ففي عالمنا المترابط، يمكن أن تؤدي الهزات الاقتصادية في بلد ما إلى تداعيات سريعة وقوية في العالم بأسره، وخاصة إذا كان مصدرها الاقتصادات المؤثرة على النظام. وقد أوضحت أبحاث الصندوق أن الروابط المالية تتقل مثل هذه الهزات على نحو سريع ونطاق واسع. ونظرا لمشكلات المديونية الباقية، ارتفعت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي بدرجة ملحوظة.

أما القضية الثالثة فتتعلق بالتوترات الاجتماعية المتأججة تحت السطح. وأرى في هذا الصدد عددا من الخيوط المتشابكة – البطالة العالية المزمنة، وخاصة في جيل الشباب؛ والتكشف المالي الذي يقلص سبل الحماية الاجتماعية؛ وتصورات التحامل على صغار المستثمرين في "مين ستريت" لصالح أقطاب "ول ستريت"؛ ونمط النمو الموروث في العديد من البلدان والذي انفردت فيه طبقات المجتمع العليا بجني معظم الثمار. كل هذه قضايا تزيد من اشتعال أزمة الثقة.

ما الحل؟

ما الذي يمكن عمله، إذن؟ أريد أن أقترح اليوم أربعة أبعاد تتعلق بالسياسات، من شأنها تأمين التعافي والاستقرار الاقتصادي – معالجة الخلل (*repair*)، إعادة التوازن (*rebalance*)، الإصلاح (*reform*)، إعادة البناء (*rebuild*) (أو 4 R's على سبيل الاختصار بالإنجليزية).

أولا، معالجة الخلل. بادئ ذي بدء، يجب أن نخفف بعض ضغوط الميزانية العمومية التي تهدد بخنق التعافي الاقتصادي – وتتحملها الكيانات السيادية، والأسر والبنوك.

فبالنسبة للكيانات السيادية، تحتاج البلدان المتقدمة إلى خطط موثوقة متوسطة الأجل لتثبيت نسب الدين العام وتخفيضها. ويجب أن يأتي ذلك أولا. لكن المسارعة بالتكشف يمكن أن تضر بالتعافي الاقتصادي وتزيد من صعوبة احتمالات التوظيف. وعلى ذلك، فإن التحدي الراهن هو النجاح في تجنب الخطرين التوأم المتمثلين في فقدان المصدقية وإضعاف النمو. وثمة طريق لتحقيق هذا الهدف. فالتدابير الموثوقة التي تعمل على تحقيق الوفورات وتثبيتها في المدى المتوسط من شأنها المساهمة في إيجاد حيز مالي يسمح بتحقيق النمو اليوم – من خلال السماح بمسار أبطأ للتكشف المالي.

وبطبيعة الحال، يختلف المسار الدقيق لكل بلد عن مسار البلد الآخر. فبعض البلدان لا يوجد أمامها خيار إلا تخفيض العجز اليوم، وخاصة إذا كانت تخضع لضغوط من السوق. وهناك بلدان أخرى ينبغي أن تتمسك بخططها الموضوعة للتصحيح المالي، على أن تكون مستعدة لتغيير المسار إذا زاد التعثر في خطى النمو. وهناك مجموعة بلدان أخرى ربما تكون إجراءاتها اليوم مفرطة في التشدد، ويمكنها التخفيف من غلوائها بعض الشيء.

نقطة أخرى – الأمر لا يتوقف عند تحديد ما هو التصحيح، وإنما يشمل الكيفية أيضا. فعلى المدى القصير، يجب أن يركز صناع السياسات على التدابير التي تحقق أكبر مردود مقابل التكلفة، والتي تنشئ وظائف جديدة وتعطي النمو دفعة البدء، وتأخذ اعتبارات التوزيع العادل في الحسبان. وما أقصده هنا هو قضايا مثل الإصلاح الضريبي، بما في ذلك توسيع الأوعية الضريبية. وبالمثل، ستكون الإصلاحات في برامج المستحقات أمرا ضروريا لإرساء الديون عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله على المدى المتوسط في كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا.

ويجب أن يعالج صناع السياسات مشكلة الميزانيات العمومية للأسر والبنوك.

ونظرا لأزمة الوظائف في الولايات المتحدة، أرحب بالمقترحات التي طرحها الرئيس أوباما مؤخرا لمعالجة قضايا النمو وتوظيف العمالة. وفي نفس الوقت، لا يزال من الضروري أن يوضح صناع السياسات، بالتوازي مع ذلك، ما لديهم من خطط متوسطة الأجل لوضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار. وتمشيا مع جدول الأعمال الضروري المذكور لتوظيف العمالة، من المهم تخفيف الأعباء المفرطة على كاهل الأسر، باتخاذ إجراءات تشمل على سبيل المثال تطبيق برامج أكثر جرأة لتخفيض أصل الدين، أو مساعدة أصحاب المساكن على الاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة.

وفي أوروبا، يجب أن تعالج الكيانات السيادية مشكلاتها التمويلية علاجا حاسما عن طريق عملية موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة. وإضافة إلى ذلك، وسعيا لدعم النمو عن طريق إقراض القطاع الخاص، يجب أن تتوافر في البنوك رؤوس أموال وقائية كافية.

والبعد الثاني البادئ بالحرف الإنجليزي "R" هو الإصلاح. فإذا كانت معالجة الخلل تُعنى بتحريك الاقتصاد اليوم، فإن الإصلاح يُعنى بإرساء الدعائم لمستقبل اقتصادي أكثر استقرارا.

وهنا يشكل إصلاح القطاع المالي أولوية. وعلى مستوى الإيجابيات، لدينا اتفاق عام حول معايير أكثر جودة لرأس المال والسيولة، مع ترتيبات ملائمة لتطبيقها بالتدرج. لكن هناك ثغرات كبيرة متبقية في مجالات مثل الرقابة، وتسوية الأوضاع عبر الحدود، والمؤسسات "الأهم من أن تفشل"، ونظم الظل المصرفية. ونحن بحاجة إلى التعاون الدولي في جميع الأبعاد حتى نتجنب المراجعة التنظيمية. وفي هذا السياق، من الطبيعي أن نشعر جميعا بالقلق إزاء كثرة هذه القضايا التي لم تحسم حتى الآن، رغم مرور ثلاث سنوات على انهيار مؤسسة "ليمان".

ونحن بحاجة أيضا إلى استحداث وتهيئة أدوات احترازية كلية للوقاية من المخاطر المالية. وما أقصده هنا هو سياسات كالتالي تتطلب من البنوك الاحتفاظ برؤوس أموال أكبر في أوقات اليسر أو تطبيق حد أقصى لنسب القروض إلى القيمة بغية الوقاية من فقاعات أسعار المساكن.

وتحت عنوان الإصلاح، أود أن أدرج البعد الاجتماعي أيضا. إن توظيف العمالة يجب أن يكون في بؤرة الاهتمام. فهو لا يحافظ على الطلب فقط، وإنما يُعلي الكرامة الإنسانية أيضا. وعلى حد تعبير دوستوفسكي "الحرمان من العمل

الهادف يفقد الرجال والنساء سبب وجودهم". ويكتسب ذلك أهمية خاصة بين الشباب الذين يتعرضون لاحتمال خسارة السباق حتى قبل سماع طلقة البداية. وينبغي أن نسعى أيضا لتحقيق نمو شامل للجميع، يحصد ثماره المجتمع بأسره.

والبعد الثالث البادئ بالحرف "R" هو إعادة التوازن. ولهذا البعد معنيان. أولاً، العودة بالطلب من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حين يكون القطاع الخاص قويا بما يكفي لتحمل هذا العبء، وهو أمر لم يحدث بعد.

أما المعنى الثاني لإعادة التوازن فينطوي على تحول الطلب العالمي من البلدان ذات العجز المالي الخارجي إلى البلدان ذات الفائض الخارجي. والفكرة هنا لا غموض فيها – فمع انخفاض الإنفاق وارتفاع المدخرات في الاقتصادات المتقدمة، يجب أن تتولى الأسواق الصاعدة الرئيسية استيعاب التراخي الاقتصادي الناتج وتبدأ في توفير الطلب اللازم لدفع عجلة التعافي العالمي. لكن أي استعادة للتوازن حتى الآن ترجع في الأساس إلى انخفاض النمو. وفي بعض البلدان، هناك كبح لإعادة التوازن من جراء السياسات التي تبقى نمو الطلب المحلي مفرطاً في البطء وارتفاع سعر العملة مفرطاً في التواضع. وهناك أسواق صاعدة أخرى تجابه الأخطار الناتجة عن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إليها بسرعة مفرطة.

وهذا الافتقار إلى إعادة التوازن الكافي يلحق الضرر بالجميع. ففي عالمنا المترابط، أي تفكير في فك الارتباط ما هو إلا سراب. وإذا استسلمت الاقتصادات المتقدمة للركود، لن تقلت منه الأسواق الصاعدة. لن يفلت منه أحد. إن إعادة التوازن يصب في الصالح العالمي، ولكنه يصب أيضاً في الصالح القومي.

هذا الكلام كان سيعجب وودرو ويلسون، أنا متأكدة من ذلك.

أما البعد الرابع – والأخير – البادئ بالحرف "R" فهو إعادة البناء. وأقصد هنا في الأساس البلدان منخفضة الدخل التي تحتاج إلى إعادة بناء المصدات الواقية لسياساتها الاقتصادية – بما في ذلك أرصدة ماليتها العامة – التي أفادت هذه البلدان إلى حد كبير أثناء الأزمة، حتى تتمكن من درء مخاطر العواصف المستقبلية. وسيساعد هذا أيضاً في توفير الحيز المالي اللازم للاستثمار العام الداعم للنمو وشبكات الأمان الاجتماعي – بأن يتيح لهذه البلدان تقديم الدعم الموجه بدقة إلى المستحقين ومن ثم حماية الفقراء من تقلبات أسعار السلع الأولية مع أقل قدر ممكن من التأثير على استمرارية أوضاع المالية العامة.

إن، هذه هي أبعادي الأربعة التي يركز عليها التعافي الاقتصادي. لكنني أظن أن هناك بعداً خامساً يبدأ أيضاً بالحرف "R" – هو دور صندوق النقد الدولي (*role of the IMF*).

وقد ذكرت من قبل أن العالم دخل مرحلة جديدة وخطيرة من الأزمة. وفي هذه الظروف، نجد أن الصندوق – ببلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلداً – يحتل موقعا فريدا يمكنه من دعم الإجراءات الجماعية بين كافة البلدان الأعضاء على مستوى العالم. كيف؟

- قدراتنا الرقابية يمكن أن تساعد في تحديد المخاطر، وكذلك الفرص التي يتيحها الترابط بين مختلف الاقتصادات.
- المشورة التي نقدمها بشأن السياسات يمكن أن تلقي الضوء على القضايا المهمة – النمو ومواطن الضعف الأساسية، وانتشار التداخيات – وأن تساهم في إرشاد جهود التعاون الدولي، لا سيما إذا توخينا الحكمة في استخدام مساعداتنا الفنية للبلدان الأعضاء.
- قروضنا يمكن أن تتيح للبلدان فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تتغلب على مختلف التحديات العاجلة – الأسواق الصاعدة التي تقع فريسة لعدم الاستقرار الخارجي، والبلدان التي تواجه احتياجات طارئة أو انتقالية، والبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفضة المعرضة للمخاطر.
- وبالنظر إلى ما وراء أفق الأزمة، نجد أن الصندوق يمكنه المساعدة أيضا في بناء نظام مالي دولي أكثر أمانا واستقرارا. هذه مهمتنا الأساسية.

ولا شك أننا غير متراخين بأي حال. فعلى غرار الجميع، ونظرا للتحديات الجديدة التي تواجه العالم، نحتاج إلى النهوض بأدواتنا كي نتمكن من الاستجابة – وحتى لكي نحقق فعالية أكبر في خدمة بلداننا الأعضاء على مستوى العالم. وسوف أتحدث عن هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الأسبوع القادم، في اجتماعاتنا السنوية – فانتظروني!

خاتمة

وختاما أقول إنه لا وقت للتراجع، ولا أنصاف الحلول، ولا تعثر الخطوات. ومرة أخرى، كانت مقولة وودرو ويلسون هي الأبلغ في هذا الصدد حين قال: "الحذر وكيل أمين لحب الذات".

كذلك يجب على صناعات السياسات أن يتحركوا معا. عليهم استرداد روح عام ٢٠٠٨، أو روح عام ١٩٤٤. روح ويلسون – أي الإيمان بأن الكل أكبر من مجموع أجزائه.

فإذا اغتمتنا اللحظة، سنستطيع الإبحار بعيدا عن أمواج الأزمة ونستعيد النمو العالمي القوي والمتوازن والقابل للاستمرار.

المسار واضح. ويجب أن نتحرك.

وشكرا.